PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL. 212-355-1733
FAX 212-750-9613

البعثة الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# كلمـــــة

## سعادة الاخ/ عبد الله محمد الصايدي

## نائب وزيرخارجية الجمهورية اليمنية

## في الدورة السادسة والخمسين
## للجمعية العامة للأمم المتحدة

## نيويورك في ١٥/ نوفمبر ٢٠٠١م

السيد الرئيس،،،

يطيب لي في البداية ان اقدم لكم التهاني الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة، وانني لعلى يقين من انكم بخبرتكم وحنكتكم ستديرون اعمال هذه الدورة بنجاح. كما أود ان أعبر في الوقت نفسه عن تقديرنا لسلفكم السيد هوليري لادارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

السيد الرئيس،
السادة الحاضرين،،،

تنعقد اجتماعاتنا هذه وسط ظروف غير عادية نتجت عن الاعمال الارهابية التي شهدتها الولايات المتحدة (في نفس اليوم الذي كان مقررا لافتتاح الدورة)، ومن المؤسف ان تنعقد اول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين في ظل هذه الاجواء التي خلفتها تلك الاحداث المروعة والتي تشكل بحق ظاهرة سلبية سيكون لها ابعاد كبيرة على العلاقات الثنائية بين الدول وعلى المستوى الثنائي والمتعدد الاطراف على حد سواء. لكنها وفي الوقت نفسه قد اقنعت الجميع بأنه لا بديل عن العمل الجماعي من خلال الأطر الشرعية لمجابهة تحديات المستقبل.

وهنا نود التأكيد على ضرورة دعم الامم المتحدة كإطار أمثل للتعاون الدولي خاصة في هذه المرحلة التي لا مناص فيها من الجهد الجماعي لمواجهة المشاكل التي اصبحت في زمن العولمة هذا تطال الجميع بقدر أو بآخر، وفي هذا السياق نهنئ الأمم المتحدة وأمينها العام السيد كوفي أنان على نيل جائزة نوبل للسلام للعام الحالي

والتي جاءت في الوقت المناسب تعبيرا عن التقدير لدور المنظمة وللقيادة الفاعلة لأمينها العام.

لقد جاء اصرار الدولة المضيفة على تامين ظروف شبه عادية لسير اعمال هذه الدورة ليعكس في حد ذاته الارادة على تجاوز المحنة والثقة بانتصار العقل.

واسمحوا لي وانا في قلب هذه المدينة العظيمة الجريحة أن اتوجه باسم اليمن قيادة وحكومة وشعبا الى الرئيس الامريكي وحكومة وشعب الولايات المتحدة بخالص العزاء وصادق المواساة وأن انقل هذه المشاعر بوجه خاص الى اسر الضحايا الابرياء الذين فقدوا حياتهم في احداث الحادي عشر من سبتمبر الدامية.

سيدي الرئيس،،،

اذا كانت آفة الارهاب قد طالت الولايات المتحدة هذه المرة فإن ظاهرة الارهاب ليست جديدة لكنها وللأسف استشرت بسبب التقاعس في مجابهتها، ولم نكن نحن في الجمهورية اليمنية بمنأى عن الارهاب وخطره فقد اكتوت بلادي بناره، وعانت من ويلاته في جوانب عدة ولم تجد نداءآتها لتحقيق تعاون فاعل آذان صاغية في آنه، واليوم وامام هذا العمل الارهابي البشع تجدد الجمهورية اليمنية موقفها بادانة الارهاب بكافة صوره واشكاله وايا كانت اسبابه ومصادره، واذ نعلن استعداد حكومة الجمهورية اليمنية للعمل في اطار الشرعية الدولية للقضاء على الارهاب فإننا ايضا نؤكد الحرص على ان لا تؤدي تلك الجهود الى معاناة الابرياء او الى ممارسة ظلم يؤدي الى ظهور جيل جديد من الارهابيين. كما نؤكد الموقف العربي الاسلامي الرافض لمحاولات ربط الارهاب بالعرب والمسلمين.

فالارهاب كما يعلمنا التاريخ لا دين له ولا وطن ولا هوية. ومن نفس المنطلق فان اليمن يندد بالاصوات الداعية الى صدام الحضارات او صدام الاسلام بالمسيحية تحديدا، وندعو بدلا من ذلك الى حوارهادف بين الحضارات وخلق مفاهيم مشتركة حول العدالة والقيم الانسانية والدينية.

السيد الرئيس،،،

ان الحرص على مقاومة الارهاب والقضاء عليه يحتم على المجتمع الدولي ان يشن حملة لا هوادة فيها تنطلق من معايير موحدة ومحددة للارهابيين كانوا افرادا او جماعة أو دولة، ولا يمكن للمجتمع الدولي ان يتخلى عن مسؤوليته في التصدي لارهاب الدولة كما يتصدى لارهاب الافراد والجماعات... ومثلما سارعت الدول الاعضاء في مجلس الامن خاصة الدول دائمة العضوية للقيام بمسئوليتها لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٣٧٣ فانه من المنطقي بل ومن الضروري ان تعمل تلك الدول وبالجدية نفسها لوضع حد للجرائم التي ترتكبها اسرائيل يوميا ضد ابناء الشعب الفلسطيني وإجبارها على الجلاء عن الاراضي العربية المحتلـــة وتنفيذ قرارات

الشرعية الدولية وفي مقدمتها القراراين ٢٤٢ و ٣٣٨. وفي هذا الصدد فإن الجمهورية اليمنية تعلن ترحيبها باعلان الرئيس جورج بوش بضرورة قيام دولة فلسطينية لها كل مقومات السيادة... وهو الاعلان الذي لقي تأييدا دوليا متزايدا. ان على اسرائيل ان تعي ان امنها مرتبط بتحقيق امن جيرانها، كما ان ضمان مستقبلها يكمن في التسليم الذي لا بد منه بحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة واحترام سيادته على أرضه.

السيد الرئيس،،،

يتميز عالم اليوم بالتحولات السريعة التي تمثل في مجملها مخاضا طبيعيا لولادة واقع جديد يعكس توق البشرية الى عالم اكثر عدلا ورخاء. فواقع وطبيعة العلاقات الدولية الراهنة يختلف عن واقع التسعينات بل انه يختلف الى حد ما عما كان سائدا قبل شهرين فقط وبالتحديد قبل احداث سبتمبر الدامية تلك الاحداث التي حولت الاهتمام من التركيز على قضايا العولمة، والدفع بالمسيرة الديمقراطية، واشاعة حقوق الانسان الى العمل على مواجهة الارهاب والقضاء عليه. والجميع يدرك بأن مقتضيات محاربة الارهاب واجتثاث جذوره يحتم التمسك بالاساليب الديمقراطية في اتخاذ القرارات التي يجب ان تبنى على أساس الوفاق نهجا والمشاركة اسلوبا تماما كما هو مطلوب على النطاق الوطني.

ولا شك ان منطق القوة قد اضحى منطقا عقيما لا يفضي بأي حال من الاحوال الى قيام علاقات دولية سليمة ولا يضمن حلولا دائمة للمشاكل التي لا بد وان تظهر بين الحين والآخر في علاقات الدول ببعضها. وقد دأبت الجمهورية اليمنية على العمل لضمان

أفضل السبل المؤدية الى السلام والاستقرار على المستوى الاقليمي والعالمي وتمسكت باسلوب حل المنازعات بالوسائل السلمية والتزام مبدأ الحوار، ودعت الى الالتزام به، ومن هذا المنطلق بذلت قيادتنا السياسية ممثلة بالاخ الرئيس علي عبد الله صالح مساع متواصلة وجهودا حثيثة للمساعدة في انهاء الصراع بين الفصائل المتناحرة في الصومال الشقيق، وسارعت بالترحيب بنتائج مؤتمر السلام في عرتا، وكانت سباقة في تأييدها للحكومة الوطنية المؤقتة بزعامة الرئيس صلاد باعتبارها كيانا شرعيا يمثل الاجماع الوطني الصومالي. ان المحنة التي يعيشها الاشقاء في الصومال داخل الوطن وخارجه تضع المجتمع الدولي امام مسئوليته لتقديم العون ومساندة الحكومة المؤقتة وزيادة المساعدات للاجئين الصوماليين في دول الجوار ومنها بلادنا التي فتحت ذراعيها لحوالي مائة وخمسون الفا للاشقاء الصوماليين رغم الظروف الاقتصادية والصعبة التي تمر بها حاليا.

السيد الرئيس،،،

لقد اثبتت الاحداث الاخيرة ودون أدنى شك بأن الحاجة قد أصبحت ملحة لتصحيح قواعد العلاقات الدولية لما يضمن الوفاق في القرار والمشاركة في الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر المتزايدة التي تواجه الجميع ولا تنحصر في حدود دولة بعينها، وذلك يحتم بطبيعة الحال اعادة النظر في سياسة فرض الحصار والعقوبات الدولية التي لا تمثل الارادة الجماعية والوفاق المطلوب بالاضافة الى ان الحقائق تؤكد ضررها وعدم جدواها.

وتمثل العقوبات المفروضة على الشعب العراقي ومعانات ابناءه كاهل الضمير الانساني ويثير استمرارها تساؤلات متزايدة عن حقيقة الاهداف والمقاصد من وراء الاصرار على بقائها بعد ان زالت مبررات قرار فرض تلك العقوبات بالتزام العراق بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تضمن امن الكويت وحقه في السيادة على ارضه، وكانت بلادي قد بذلت ومانزال تبذل مساعيها لدى الشقيقتين الكويت والعراق لإيجاد حل لموضوع الأسرى والمفقودين من الكويتيين وغيرهم اسهاما منها في تجاوز هذه المحنة.

وفي وقت لا تزال فيه الشقيقة ليبيا وبعض الدول الاخرى تعاني من سياسة الحصار الجائرة، فإن الحاجة قد اصبحت ملحة الى اعادة النظر في قرارات الحصار هذه التي عفى عليها الزمن وتجاوزتها الاحداث.

ومما يبعث على التفاؤل الحرص الذي تبديه كل من دولة الامارات العربية وايران والتواصل القائم بينهما للوصول الى حل لقضية الجزر الاماراتية الثلاث في الخليج العربي، واليمن ترحب بهذا التوجه من قبل الشقيقتين مع حرصنا على التأكيد على ان المباحثات المباشرة او التحكيم الدولي هو الخيار الذي يحفظ امن المنطقة ويعزز العلاقة بين البلدين.

السيد الرئيس،،،

مازالت البلدان النامية تعيش في ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية في غاية من الصعوبة، فعوائد الاستثمار للتنمية الوطنية تكاد تكون معدومة، حيث تستهلك الديون الخارجية، وخدمتها معظم عائدات التنمية الوطنية.. وتتجلى هذه الحالة في البلدان الاقل نموا التي تنتمي اليها الجمهورية اليمنية، وفي هذا السياق فإننا نرى ضرورة العمل على تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة الثالث حول البلدان الاقل نموا.. وتحرص الجمهورية اليمنية على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتمويل التنمية المزمع عقده في العام القادم في المكسيك باعتباره محفلا دوليا سيعالج – ضمن جملة امور – القضايا المتعلقة بتعبئة الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الشاملة.. بما في ذلك الالتزام بتسديد تعهدات المساعدات الانمائية الرسمية.. والنظر في تطوير أساليب زيادة الموارد المحلية اللازمة لعمليات التنمية، وزيادة مساعدات المانحين وخاصة في الخطط الوطنية الرامية للقضاء على الفقر بابعاده الشاملة.

وتعتمد حكومة الجمهورية اليمنية نهجا تنمويا شاملا في ظل ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة.. اذ يتم تخصيص مبالغ كبيرة في الموازنة الوطنية لتشييد البنية التحتية.. وتعطي اهمية خاصة للبرامج ذات الابعاد المتنوعة للقضاء على الفقر.. ويتم العمل على اشراك شرائح المجتمع المدني في عملية صنع القرارات للعمليات التنموية.

وسعيا للاندماج في الاقتصاد العالمي تعمل الجهات المعنية على استيفاء المتطلبات اللازمة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق اتخذت الحكومة عددا من الاجراءات المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية، وتلك الرامية الى تجديد الاسواق.. الا ان هنالك عوائق تقف امام الجمهورية اليمنية مثل غيرها من الدول الاقل نموا في سعيها للاندماج في السوق ينبغي العمل على ازالتها وذلك بإفساح المجال لمنتجاتها للدخول الى الاسواق العالمية، وكذا اتاحة الفرصة لها لحيازة التكنولوجيا المطلوبة للتنمية، وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ان مسار العولمة – سيدي الرئيس – ومفهومها الراهن الذي لا ننكر بعض ايجابياته، ينبغي ان يراعي الجوانب الانسانية، وان لا ينحصر على مصلحة السوق فحسب، وينبغي ان يسود نمط من العلاقات فيما بين الدول، يتسم بالعدالة، والمسؤولية المشتركة، كما نص عليه اعلان الالفية في العام الماضي.

وفي سياق التعاون الاقتصادي الثنائي يود وفد بلادي ان يتقدم بالشكر والتقدير لمساهمات الدول الصديقة التي تقدم دعما للخطط والبرامج التنموية في الجمهورية اليمنية وخاصة المانيا وهولندا واليابان.

السيد الرئيس،،،

لا شك ان اهم المتغيرات في عالم اليوم تتمثل في التحول المتزايد نحو الديمقراطية كضرورة حتمية لتحقيق المساواة والعدل والسلم الاجتماعي، وفي الجمهورية اليمنية شكلت العملية الديمقراطية شرطا اساسيا لضمان الوحدة التي تحققت يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ وارتبطت بها ارتباطا عضويا، ورغم قصر المدة التي انقضت منذ تحقيق الوحدة واعلان الالتزام بالنهج الديمقراطي، فقد قطعت بلادي شوطا هاما صوب تحقيق التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة وضمان حقوق الانسان، وخاصة مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة وكان آخر تلك المنجزات هو انتخاب رئيس الجمهورية خلال العام الماضي انتخابا حرا مباشرا واجراء انتخابات السلطة المحلية في اوائل العام الجاري، وقد أدى حرصنا الواضح على تطوير العملية الديمقراطية الى انعقاد اول مؤتمر دولي للديمقراطيات الناشئة في صنعاء خلال العام الماضي.

وختاما، سيدي الرئيس، اتمنى ان تخرج اجتماعاتنا هذه بنتائج تسهم في تعزيز جهودنا المشتركة وترقى الى مستوى طموحات شعوبنا في عالم ينتصر فيه العدل على الظلم والقهر ويحل فيه السلام بدلا من المخاوف والحروب.

وشكرا، سيدي الرئيس،،،